

QATAR

السيد الرئيس ،

أصحاب المعالي والسعادة ،

السيدات والسادة ،

يسرني بداية أن أعرب عن بالغ التقدير لحكومة جمهورية الإكوادور على حسن الإعداد والتنظيم والاستضافة لهذا المؤتمر ، ولا يفوتني أن أثنى جهود الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد.

السيد الرئيس ،

لقد اتسم العام ٢٠١٥ بأهمية خاصة للمجتمع الدولي بما شهده من محطات عديدة فارقة وفي مقدمتها اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ، التي تتضمن مجموعة من الأهداف والغايات الطموحة والشاملة ، والتي أكد الهدف الحادي عشر فيها على أهمية جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعيد التأكيد على ما جاء في الوثيقة الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" ، التي أشارت بأنه يمكن للمدن متى ما أحسن تخطيطها وتطويرها ، أن تنهض بمجتمعات مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.

السيد الرئيس ،

تتعدد التحديات التي يواجهها عالمنا الراهن ، وفي مقدمتها المخاطر الناجمة عن التغير المناخي ، والتي تؤثر ، وبشكل مباشر ، على كل مناحي حياتنا ، اقتصادية كانت ، أو إنسانية أو تنموية ، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي ، والطاقة ، والموارد المائية ، والزراعة المستدامة ، ومحاربة الفقر وغيرها ، مع كل ما يرافق ذلك من انعكاسات على المستوطنات البشرية.

المندوبون المميزون ، السيدات والسادة المحترمون

إن دولة قطر ملتزمة التزاماً كاملاً بمواصلة دعمها لتحقيق أهداف الأمم المتحدة العالمية للتنمية المستدامة. حيث تتبنى رؤية قطر الوطنية 2030 مقاربة استشرافية لعملية التنمية تقوم على ضبط سرعة خطى النمو والتغير باختيار مسار تنموي يوازن بين منفعة الجيل الحالي ومنفعة الأجيال المقبلة. وتشكل التنمية المستدامة مبدأ أساسياً مشتركاً لرؤيتنا الوطنية.

أصحاب السعادة ،

السيدات والسادة ،

تشهد دولة قطر ازدهاراً كبيراً ، تظهر انعكاساته جلية في مجال العمران والبنية التحتية والمراكز الحقيقية ، وتواصل تحقيق تقدّم استثنائي. ولقد وضعت الدولة خطة شاملة تعتمد سياسة واضحة للتوسع العمراني والتوزيع السكاني. وتعمل اللجنة الدائمة للسكان على وضع سياسة سكانية تهدف إلى تحسين نوعية حياة سكان دولة قطر ، من مواطنين ومقيمين ، وعلى متابعة تنفيذ تلك السياسة بالتعاون مع الوزارات والهيئات المعنية بالقضايا السكانية.

كما تسعى الدولة إلى توسيع خيارات الأفراد والارتقاء بقدراتهم ، وزيادة مشاركتهم الفعّالة في تطوير المجتمع في الميادين الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها ، والعيش ضمن بيئة ملائمة.

ومن منطلق أن السكان هم غاية التنمية ووسيلتها في آن واحد ، تهدف رؤية قطر الوطنية إلى تحويل قطر بحلول العام ٢٠٣٠ إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة ، وعلى تطوير وتنمية السكان ليتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر. كما تقوم وزارة التخطيط التنموي والاحصاء بإعداد استراتيجيات التنمية الوطنية ، ومتابعة تنفيذها ، بالتنسيق مع الجهات المعنية ، وإعداد الدراسات المتعلقة بهذه الاستراتيجيات وبالسياسات السكانية.

السيدات والسادة المندوبون

إن دولة قطر تسعى إلى إقامة مركز خدمات حضرية ديناميكي عصري وإلى اجتذاب العمالة الوافدة العالية المهارة والاحتفاظ بها مع تقليل الاعتماد على الهيدروكربون. وكجزء من جهودها التنويعية ، وفي سبيل تنمية قطاعها الخاص، ضخت قطر استثمارات هائلة في البنية التحتية الحديثة ، وفي نظامها للنقل والمواصلات ، وفي التعليم ومراكز البحث العلمي ، وفي قطاعي الثقافة والرياضة ، وفي الخدمات المالية والإعلامية ، وفي تخصيص مساحات صديقة للبيئة ، علاوة على الإسكان الحديث والخدمات والمرافق التابعة له .

السيد الرئيس ،

في ظل التوقعات التي تشير بأن تعداد سكان العالم سيتجاوز ٩ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ ، حيث من المقدر أن يعيش ثلثاهم في المدن ، فإنه يتوجب علينا مضاعفة الجهود لتحقيق التنمية المستدامة ، وبوجه خاص القضاء على الفقر والجوع.

وختاماً ، نجدد التزامنا بمواصلة العمل والتعاون من أجل تحقيق الغايات التي من أجلها يعقد هذا المؤتمر.